



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
للأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة السادسة والستون بعد المائة

26-30 أبريل/نيسان 2021

تقرير الاجتماع المشترك بين الدورة الثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الخامسة والثمانين بعد المائة للجنة المالية
(22 و 23 و 25 و 26 مارس/آذار 2021)

الموجز

يلفت الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية عناية المجلس إلى ما توصل إليه من نتائج وتوصيات بخصوص:

- (أ) الإطار الاستراتيجي للفترة 2021-2031؛
- (ب) الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023؛
- (ج) واستجابة منظمة الأغذية والزراعة لجائحة كوفيد-19: البناء من أجل التحويل؛
- (د) وبرنامج التعاون التقني في منظمة الأغذية والزراعة؛
- (هـ) ومدونة السلوك بشأن التصويت؛
- (و) وتعدد اللغات في منظمة الأغذية والزراعة؛
- (ز) وجوائز منظمة الأغذية والزراعة؛
- (ح) واقترح إنشاء لجنة فرعية مختصة بإدارة مصائد الأسماك.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

يرجى من المجلس إقرار النتائج والتوصيات الصادرة عن الاجتماع المشترك.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

Jiani Tian السيدة

أمينة لجنة البرنامج

الهاتف: +39 06570 53007

البريد الإلكتروني: Jiani.Tian@fao.org

البنود التمهيدية

- 1- عرض الاجتماع المشترك تقريره على المجلس.
- 2- وقد حضر الاجتماع، إلى جانب الرئيسة، السيدة Imelda Smolčić Nijers (أوروغواي)، وسعادة السيد Hans Hogeveen (هولندا)، رئيسة لجنة البرنامج، ممثلو الأعضاء التالية أسماءهم:

<p>السيد Toru Hisazome (اليابان) السيد محمد الشبار (الأردن)⁵ سعادة السيد Abdul Malik Melvin Castelino (ماليزيا)⁶ السيدة Traoré Halimatou Kone (مالي) السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك) السيد Donald G. Syme (نيوزيلندا) السيدة Tahirou Rahila Rabiou (النيجر) السيد Denis Cherednichenko (الاتحاد الروسي)⁷ السيدة سعدية المبارك أحمد دعاك (السودان)⁸ سعادة السيدة Marie-Therese Sarch (المملكة المتحدة) السيدة Jennifer Harhigh (الولايات المتحدة الأمريكية) السيد Kayoya Masuhwa (زامبيا)</p>	<p>سعادة السيد Carlos Bernardo Cherniak (الأرجنتين)¹ السيدة Lynda Hayden (أستراليا) السيد Manash Mitra (بنغلاديش) السيد Rodrigo Estrela de Carvalho (البرازيل) السيدة Keva McKennirey (كندا)² السيدة Tamara Villanueva (شيلي) السيد NI Hongxing (الصين)³ السيد هيثم عبد الهادي السيد الشحات (جمهورية مصر العربية) السيدة Addisu Melkamu Kebede (إثيوبيا)⁴ سعادة السيدة Céline Jurgensen (فرنسا) السيد Heiner Thofern (ألمانيا) السيد Shahin Ghorashizadeh (جمهورية إيران الإسلامية)</p>
--	---
- 3- وقد انعقدت دورة الاجتماع المشترك بصورة افتراضية على نحو استثنائي بسبب تفشي جائحة كوفيد-19.
- 4- وأكد الاجتماع المشترك، عملاً بأحكام المادة السابعة من اللائحة الداخلية للجنة البرنامج ولجنة المالية على التوالي، الموافقة على وقف العمل بالفقرة 5 من المادة الثانية من اللائحة الداخلية للجنة البرنامج والفقرة 4 من المادة الثانية من اللائحة الداخلية للجنة المالية اللتين تقتضيان عقد الدورات في مقر المنظمة.
- 5- وأبلغ الرئيس الأعضاء بأنه سيتم تعليق الجلسة في حال عدم تأمين النصاب القانوني لأسباب تقنية تُعيق الاتصال بالشبكة.
- 6- وتوجّه الاجتماع المشترك بالشكر إلى المدير العام على البيان الشامل الذي ألقاه، وأعرب عن تقديره لقيادته للمنظمة في هذه الأوقات التي لم يسبق لها مثيل في ظلّ أزمة جائحة كوفيد-19.

1 جرى تعيين السيد Guillermo Valentín Rodolico ليحلّ محلّ سعادة السيد Carlos Bernardo Cherniak لجزء من الدورة الثلاثين بعد المائة.

2 جرى تعيين السيدة Keva McKennirey لتحلّ محلّ السيدة Jennifer Fellows.

3 جرى تعيين السيد HUANG Fei ليحلّ محلّ السيد NI Hongxing لجزء من الدورة.

4 جرى تعيين السيد Addisu Melkamu Kebede ليحلّ محلّ سعادة السيدة Zenebu Tadesse Woldetsadik (إثيوبيا).

5 جرى تعيين السيد محمد الشبار ليحلّ محلّ السيد ليث عبيدات.

6 جرى تعيين سعادة السيد Abdul Malik Melvin Castelino ليحلّ محلّ السيد Muhammad Rudy Khairudin Mohd Nor.

7 جرى تعيين السيد Denis Cherednichenko ليحلّ محلّ السيد Vladimir V. Kuznetsov.

8 جرى تعيين السيدة سعدية المبارك أحمد دعاك لتحلّ محلّ السيد سيد أحمد الأمين حميد الأمين بصفتها ممثلة السودان لما تبقى من مدة الولاية.

أولاً - اعتماد جدول الأعمال المؤقت

- 7- أحاط الاجتماع المشترك علماً بأنه نظراً إلى العدد الكبير جداً للمواضيع المدرجة على جدول الأعمال وضيق الوقت، ستتم مراجعة البنود 7 و8 و9 بموجب إجراءات المراسلات الخطية، وبالتالي سينتقل مباشرة إلى مناقشة مسودة الاستنتاجات الأولية الخاصة بها.
- 8- واعتمد الاجتماع المشترك جدول أعماله.

ثانياً - الإطار الاستراتيجي للفترة 2021-2031

- 9- إن الاجتماع المشترك:
- (أ) أعرب عن تقديره للعملية التشاورية والشاملة والشفافة المعتمدة في إعداد الإطار الاستراتيجي للفترة 2021-2031؛
- (ب) وأخذ علماً بالاتجاهات والتحديات العالمية التي تم الاسترشاد بها في استعراض الإطار الاستراتيجي، وطلب إجراء مزيد من المداولات بما يضمن دراسة الاتجاهات والتحديات العالمية على أكمل وجه؛
- (ج) وأشار مع التقدير إلى أن الإطار الاستراتيجي يتماشى مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، مع المنظور التوجيهي للأهداف 1 و2 و10 من أهداف التنمية المستدامة الذي يكمن في صلبه، مما يمكّن المنظمة من توضيح الغايات المنوطة بها وكل من النتائج المحققة بشأنها تماشياً مع أهداف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري ومع الشركاء؛
- (د) ورحّب بالسردية الاستراتيجية للتحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً واستدامة وقدرة على الصمود من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب، دعماً لتحقيق خطة عام 2030 والأهداف العالمية الثلاثة لأعضاء المنظمة؛
- (هـ) ورحّب بكون الإطار الاستراتيجي للفترة 2021-2031 يستند إلى ما تشهده المنظمة فعلاً من زخم وتحولات منسّقة، بما في ذلك زيادة الكفاءة، والتبسيط والنهج المبتكرة؛ وهيكل تنظيمي نموذجي ومرن؛ والمبادرات بما فيها مبادرة العمل يداً بيد وبرنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها؛
- (و) وأعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه المنظمة لبناء القدرة على الصمود أمام التهديدات المستحكمة والمستجدة عن طريق التركيز على الاستجابات المناسبة من حيث التوقيت القائمة على الأدلة وعلى أسس علمية مع مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وسلّط الضوء على أهمية سلاسل الإمدادات العالمية والتجارة الدولية مع مراعاة الولاية الملقاة على عاتق المنظمة في هذا الشأن؛

- (ز) وأقرّ بأن العوامل "المسرّعة" الأربعة الشاملة والمشاركة بين القطاعات، وهي: (1) التكنولوجيا (2) والابتكار (3) والبيانات (4) والعناصر المكتملة (الحوكمة ورأس المال والمؤسسات) في جميع التدخلات الهادفة إلى تسريع وتيرة الأثر مع التقليل في الوقت ذاته إلى أدنى حد من المقايضات، من شأنها أن تسمح بمراعاة مجموعة من الحلول التحويلية ودفع عجلة التغيير وفقاً للاحتياجات وللظروف الوطنية؛
- (ح) وأعاد التأكيد على أهمية إقامة نظم زراعية وغذائية مستدامة، ودكّر في هذا الصدد بضرورة تشجيع تحوّل النظم الزراعية والغذائية على نحو متسق، بحسب الحاجة ومع مراعاة السياقات والقدرات الوطنية وبالاعتماد عليها؛
- (ط) وأشار بقلق إلى أن الإطار الاستراتيجي يستخدم عددًا من المفاهيم والصيغ غير المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وشدد على ضرورة أن تستخدم المنظمة مفاهيم وصيغًا متفقًا عليها بين أطراف متعددة وإعطاء الأولوية لتلك المعتمدة من جانب الأجهزة الرئاسية للمنظمة، حسب المقتضى، وتعديل مشروع الإطار الاستراتيجي تبعًا لذلك؛
- (ي) وأخذ علمًا أيضًا باستحداث مجالات الأولوية البرمجية العشرين التي تُبرز الميزات النسبية للمنظمة ويتم الاسترشاد بها في التدخلات، وهي تمثل مساهمة المنظمة الاستراتيجية باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ك) ورحّب بالمواضيع الشاملة التي تتناولها المنظمة والمتمثلة في المساواة بين الجنسين والشباب والشمول، فضلاً عن الشعوب الأصلية، في سياق النهوض بتعميم هذه القضايا وتفعيلها على نحو أكثر انتظامًا في جميع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة، وشدّد على دورها الذي لا غنى عنه في تحقيق خطة عام 2030 وعدم ترك أي أحد خلف الركب؛
- (ل) وسلّط الضوء على أهمية نهج "صحة واحدة" والشراكة الثلاثية والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى، كلٌّ بحسب ولايتها في هذا الصدد؛
- (م) ورحّب بالتركيز على توطيد الشراكات وأواصر التعاون مع الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص ومنظمات المنتجين والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، بما في ذلك الأوساط العلمية والمجتمع المدني ولجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- (ن) وأقرّ بأنّ قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 ونتائجها المرتقبة قد تساند تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها، لا سيما الهدف 2، وأنه يجدر بالأعضاء النظر فيها حسب المقتضى من خلال الأجهزة الرئاسية؛⁹
- (س) وأعرب عن تقديره لوضع عناصر نموذج أعمال متجدد وملائم للغرض المنشود، باعتباره سمة لا غنى عنها من سمات الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 وطلب إلى الإدارة تحديد المبادئ التي يجب استخدامها في نموذج الأعمال لتوزيع مخصصات الميزانية العادية؛
- (ع) ورحّب بالتزام المنظمة بتعزيز إدارة المخاطر مع الحرص في الوقت ذاته على أن تكون المنظمة مرّنة ونشطة، خاصة في سياق تفشي جائحة كوفيد-19 وغير ذلك من التحديات المعروفة وغير المعروفة في المستقبل في النظم الزراعية والغذائية؛

⁹ الفقرة 10 (ص) من الوثيقة [CL165/REP](#)

- (ف) وأشار إلى أهمية وجود آليات ومصادر تمويل مبتكرة لتكملة طرق التمويل التقليدية؛
- (ص) وأكّد على أهمية جميع أشكال الابتكار، بما في ذلك الرقمنة كقوة دافعة في مجالات الزراعة والبيئة والأمن الغذائي والتغذية؛
- (ق) وأيدّ نشر الممارسات الجيدة المثبتة علمياً بشأن التكنولوجيات في أوساط المزارعين بناء على طلب الأعضاء وإتاحة المعلومات القائمة على البيانات للأعضاء من أجل صنع القرارات المستندة إلى السياسات، بموازاة ضمان حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية؛
- (ر) وشدّد على أنه ينبغي تشجيع الاستثمارات المسؤولة في النظم الزراعية والغذائية من جانب القطاع الخاص تبعاً لاستراتيجية انخراط القطاع الخاص؛
- (ش) وأعاد التأكيد على الأهمية الاستراتيجية والمحفزة لبرنامج التعاون التقني وسواه من الأعمال الفنية التي تضطلع بها المنظمة في سياق البنية المؤسسية للمنظمة، الموضوعة خصيصاً بما يراعي الاحتياجات المحددة للبلدان، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030¹⁰؛
- (ت) وتطلّع إلى إجراء المزيد من المداولات بشأن الإطار الاستراتيجي خلال الدورة القادمة للمجلس بغرض الموافقة عليه من جانب المؤتمر.

ثالثاً - الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023

- 10- رَحِب الاجتماع المشترك بالخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023، وقام بما يلي:
- (أ) أشار إلى أن لجنتي البرنامج والمالية سوف تستعرضان الوثيقة بشكل منفصل وفقاً لولاية كل منهما، وسوف ترفعان توصياتهما إلى المجلس؛
- (ب) ورَحِب بإبراز التوجّه الاستراتيجي في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل، وتركيزه على دعم تحويل النظم الزراعية والغذائية لجعلها أكثر كفاءة وشمولاً واستدامة وقدرة على الصمود من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياتة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب بما يساند عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030؛
- (ج) وأعرب عن تقديره لترسخ مجالات الأولوية البرمجية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي مجالات توضّح مساهمة المزايا النسبية والقيمة المضافة التي تتمتع بها المنظمة، بما يشمل عملها المعياري، في تحقيق النتائج المتوسطة الأجل وما يتصل بها من مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي حددتها المنظمة لتوليها اهتماماً خاصاً في إطار الفصائل الأربع؛

¹⁰ الفقرة 10 (ق) من الوثيقة CL165/REP

- (د) وأُعرب عن تقديره كذلك للعرض المتكامل لجميع مصادر التمويل الموجهة لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة محطّ التركيز؛
- (هـ) وأشار مع التقدير إلى الحفاظ على مستوى التمويل المتزايد للعمل المعياري في الفترة 2020-2021، بما في ذلك لصالح الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وبرنامج المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛
- (و) وأُعرب عن تقديره للإبقاء على الموارد المخصصة لبرنامج التعاون التقني عند نسبة 14 في المائة من صافي اعتمادات الميزانية؛
- (ز) وأوصى بتغيير إسم شعبة مصايد الأسماك ليصبح شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بما يعكس على نحو أفضل مسؤولياتها وبرامج عملها؛
- (ح) وأحاط علمًا بالاقترح المتعلق بالمخرجات المقرر إعداده في النصف الثاني من عام 2021، لضمان تدفق جيد بين تخطيط المشاريع من الأعلى إلى الأسفل وبالعكس وإنجازها، وأبرز أهمية القدرة على قياس ورصد التقدم المحرز والإشراف؛
- (ط) وشجّع الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز عمل المكاتب الميدانية وشدد على ضرورة معالجة القدرات والمسائل الإدارية النظامية من خلال النهوض بالمساءلة وتعزيز الضوابط الداخلية؛
- (ي) وأشار إلى اقتراح إعادة تخصيص الموارد من أجل تعزيز الأولويات ضمن ميزانية إسمية ثابتة، لا سيما في ضوء ظروف الاقتصاد الكلي السائدة في العالم، ورحّب بالمخصصات الإضافية لمكتب المفتش العام وشعبة خدمات الأجهزة الرئاسية؛
- (ك) وسلّط الضوء على أهمية زيادة تعبئة الموارد والتمويل على نحو مبتكر بغرض الاستثمار على نطاق واسع؛
- (ل) وإذ أخذ التحديات القائمة المتمثلة في استقطاب التمويل غير المخصص في الحسبان، اقترح أن تعمل المنظمة بشكل وثيق مع الأعضاء وسائر مصادر التمويل المحتملة لتحديد المعلومات والآليات التي يمكن تعزيزها أو تكييفها من أجل التشجيع على تقديم مساهمات مرنة أكثر في مجال التمويل؛
- (م) وأكد مجددًا على ضرورة أن تستخدم المنظمة مفاهيم وصيغًا متفق عليها من جانب الأطراف كافة وإسناد الأولوية لتلك المعتمدة من جانب الأجهزة الرئاسية للمنظمة، حسب المقتضى، وتعديل مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023 وفقًا لذلك؛
- (ن) وسلّط الضوء على أهمية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛
- (س) وشدد على ضرورة معالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بقدر أكبر من التوازن؛
- (ع) وفي ما يخص الاقتراحات المتعلقة بتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطات في المنظمة، أوصى بإرجاء النظر في اقتراحات زيادة التمويل للالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وتحديد موارد صندوق رأس المال العامل إلى فترة مالية مقبلة وطلب من الإدارة متابعة النظر في الاستراتيجيات البديلة لتلبية هذه الاشتراطات؛
- (ف) ودكّر بأن الأنشطة المنفذة بلغات المنظمة مموله من الميزانية العادية؛

(ص) وشجّع الأعضاء والشركاء الآخرين على تقديم مساهمات طوعية لتيسير عملية تنفيذ برنامج العمل المتكامل ضمن إطار النتائج؛

(ق) وأعرب عن تأييده لمستوى الميزانية البالغ 1 005.6 ملايين دولار أمريكي بسعر صرف معتمد في الميزانية قدره 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا، وأوصى بإقراره من جانب المجلس.

رابعًا - استجابة منظمة الأغذية والزراعة لجائحة كوفيد-19: البناء من أجل التحويل

11- قام الاجتماع المشترك بما يلي:

(أ) أخذ علمًا بأن جائحة كوفيد-19 ستبقى مصدرًا لعدم اليقين في الأسواق ولزيادة كبيرة متوقعة في مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن وسوء التغذية، وأعرب عن إشادته ودعمه لما تبذله المنظمة من جهود في سبيل دعوتها ودعمها المستمرين لصالح تجارة وأسواق زراعية تعمل بصورة جيدة في ظلّ تفشي جائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال المضي في رصد وتقديم معلومات بخصوص أسعار الأغذية وإنتاج السلع الأساسية الرئيسية واستهلاكها وتجارها؛

(ب) وأشاد باستجابة المنظمة السريعة لجائحة كوفيد-19 وجهودها في مجالات الإجراءات الوقائية، وجمع البيانات، والتحليل، والاستجابة الإنسانية، والمساعدة المتعلقة بالسياسات من أجل سلسلة إمدادات غذائية تعمل بصورة جيدة؛

(ج) وسلّم بأن الاستجابة بشكل فعال لجائحة كوفيد-19 ينبغي أن تقترن بإمكانية الحصول العادل على اللقاح ضد كوفيد-19 مع مراعاة نداء أمين عام الأمم المتحدة لكي يكون اللقاح منفعة عامة؛

(د) وسلّط الضوء على استجابة المنظمة السريعة والنتائج التي حققتها بفضل البرنامج الشامل للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها ومجالات عملها السبعة ذات الأولوية، وأعرب عن تقديره للدور الحاسم الأهمية الذي يضطلع به نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة في اتخاذ قرارات مسترشدة ببيانات قيّمة وفي الوقت المناسب، وشدّد على أهمية مواصلة بذل ما يلزم من جهود لجمع البيانات وتحليلها، خاصةً من أجل التركيز على رصد المنتجات الزراعية العالمية والأسواق والفئات التي تعاني من أوضاع هشّة؛

(هـ) وأخذ علمًا بأن أزمة جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم آثار النزاعات وغيرها من الصدمات (كالظواهر المناخية القسوى والآفات والأمراض، والأزمة الاجتماعية والاقتصادية على سبيل الذكر لا الحصر) التي تهدد الأمن الغذائي والتغذية؛

(و) ورحّب بمواصلة المنظمة إسداء المشورة العلمية لدعم وضع المواصفات الغذائية، وأعرب عن تقديره للتعاون والتنسيق الدوليين اللذين تم تعزيزهما منذ بداية تفشي الجائحة؛

- (ز) وشدد على أهمية نهج صحة واحدة وحث المنظمة، في سياق الشراكة الثلاثية، على مواصلة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الدولية المختصة الأخرى، كل بحسب ولايتها، بما يضمن إدراج نهج الصحة الواحدة ضمن عمل المنظمة مع التركيز على الوقاية من الأمراض الحيوانية المصدر؛ وبهذا الصدد، أشار إلى العمل الجاري لإنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء المعنيين بصحة واحدة ومشاركة المنظمة في مبادرة PREZODE؛
- (ح) وأشاد بدعم المنظمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل وضع إطار لتعزيز التجارة في ما بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية لدعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتحسين عملية إعداد تقارير الاستعراض التي تصدر كل سنتين بشأن تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والالتزامات بموجب إعلان مالابو؛
- (ط) وأعرب عن دعمه للعمل الذي تضطلع به المنظمة بهدف تكييف البرامج الحالية الخاصة بمجالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود من أجل الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المستجدة عقب تفشي جائحة كوفيد-19، ورحب بالتحول التدريجي في استجابة المنظمة للجائحة نحو برامج متوسطة وطويلة الأجل، مع التشديد على أهمية أن يراعي التعافي الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة؛
- (ي) وأشار إلى ما بذلته المنظمة من جهود لتعبئة الموارد، والتي بلغت 18 في المائة من الغاية المنشودة، مما يدعم البلدان التي تواجه ما تطرحه جائحة كوفيد-19 من تحديات جسيمة؛
- (ك) وأشاد بالدور الفاعل والرائد الذي تضطلع به المنظمة في عملية وضع التوصيات والإجراءات بشأن السياسات التي تتيحها لأعضائها، بالاستناد إلى الدروس المستخلصة من التجارب ذات الصلة، ورحب بتعزيز تقديم الدعم في مجالي السياسات والمساعدة الفنية للبلدان الأشد حاجة إليه؛
- (ل) وأثنى على الدعم الذي قدمه التحالف من أجل الغذاء لبرنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها لتفعيل الدعم السياسي والمالي وطلبت مزيداً من الوضوح بشأن التكامل بينهما؛
- (م) وشدد على وجوب قيام الأعضاء والمنظمات الدولية بشكل مشترك ببذل جهود للاستفادة من الممارسات الجيدة القائمة والسعي إلى إيجاد حلول مبتكرة بهدف ضمان استدامة الزراعة وزيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود، بما في ذلك من خلال سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية؛
- (ن) وطلب الحصول على تحديثات منتظمة عن برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، بما يشمل تعبئة الموارد، وتقارير مرحلية إضافية عن الإجراءات المتخذة والنتائج المحققة.

خامساً - برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة

12- إن الاجتماع المشترك:

- (أ) أشار مع التقدير إلى الطابع العالمي لبرنامج التعاون التقني واقترح مواءمة الأنشطة الممولة من هذا البرنامج مع الإطار الاستراتيجي الجديد والأولويات الإقليمية والوطنية المحددة وأهداف التنمية المستدامة وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- (ب) وأخذ علماً بالمعلومات المتاحة بخصوص الأسس التي تستند إليها عملية توزيع الموارد بين مختلف الأقاليم والمعايير الخاصة بتوزيع موارد برنامج التعاون التقني في الميدان؛
- (ج) وشدّد على أهمية توخي قدر أكبر من الوضوح والشفافية في معايير برنامج التعاون التقني في ما يتعلق بالمخصصات ضمن الإقليم الواحد، مع مراعاة طرق ضمان أكبر قدر من الاتساق بموازاة المحافظة على المرونة المطلوبة لتلبية الخصائص الإقليمية؛
- (د) ودعا إلى توطيد التعاون بشأن القضايا العابرة للحدود لضمان المرونة بالنسبة إلى الحصة المخصصة من الموارد لمشاريع برنامج التعاون التقني على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي؛
- (هـ) ورحّب بالأهداف الموضوعية لخارطة الطريق المقترحة للعملية الاستراتيجية الرامية إلى تنقيح معايير تخصيص الموارد ووضع تصوّر جديد لبرنامج التعاون التقني بالتشاور الوثيق مع الأعضاء؛ وطلب أن تتضمن هذه العملية استعراض معايير المخصصات الإشارية للأقاليم تماشياً مع ما صدر عن مؤتمر المنظمة في دورته الخامسة والثلاثين (الخاصة)¹¹؛
- (و) وطلب أن تقوم إدارة المنظمة، بالتشاور مع الأعضاء، بإنجاز عملية استراتيجية بهدف تنقيح، وربما توحيد، المعايير المتعلقة بتخصيص الموارد، بما يتجاوز المعيار التقليدي المتمثل في دخل الفرد الواحد، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحددة الخاصة بكل إقليم، على أن تعرض على المؤتمر في دورته الثالثة والأربعين للموافقة عليها؛
- (ز) وشدّد على ضرورة وجود نظام لرصد الأداء وآليات لضمان الجودة وتعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة بالنسبة إلى مشاريع برنامج التعاون التقني؛
- (ح) وتطلّع إلى تلقي تقرير مرحلي بهذا الصدد في دورته المقبلة.

¹¹ الفقرة 35 من الوثيقة C 2008/REP

سادساً - مدونة السلوك بشأن التصويت

13- إن الاجتماع المشترك:

- (أ) أخذ علماً بحالة المشاورات التي أجراها الرئيس المستقل للمجلس مع أعضاء المنظمة، وشدّد على أنّ هذه المشاورات لا تزال جارية وذكّر بأنها عملية يقودها أعضاء المنظمة؛
- (ب) ونوّه بالجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس المستقل للمجلس من أجل تيسير المشاورات للتوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الأعضاء، بما يسمح لمؤتمر المنظمة في دورته الثانية والأربعين باتخاذ قرار.

سابعاً - تعدّد اللغات في منظمة الأغذية والزراعة

14- إن الاجتماع المشترك:

- (أ) أشار إلى التحليل الأولي الشامل لتعدّد اللغات في المنظمة بمختلف أبعاده المشتركة والحلول المتاحة للنهوض به بقدر أكبر؛
- (ب) وأكدّ مجدداً على أهمية تعدّد اللغات باعتباره سمة مميزة للمنظمة وقيمة أساسية من قيم الأمم المتحدة بما يمكن الأعضاء من المشاركة في حوكمة المنظمة على نفس قدم المساواة وبما يسمح بنشر منتجات المنظمات وخدماتها على نطاق أوسع؛
- (ج) وأشار إلى أنّ تعدّد اللغات متجذّر في النصوص الأساسية للمنظمة وفي إطار نتائجها وفي سياساتها القائمة. فالمادة 48 من اللائحة العامة للمنظمة تنص بالفعل على أنّ "اللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية هي لغات المنظمة". ما يعني أنّ هذه اللغات الست جميعها تتمتع بمكانة متساوية ضمن المنظمة من دون تمييز بين لغات "رسمية" ولغات "عمل" كما هي الحال في مؤسسات أخرى متعدّدة الأطراف تابعة للأمم المتحدة؛
- (د) وأكدّ مجدداً أهمية ضمان المساواة والتوازن في استخدام لغات المنظمة؛
- (هـ) وذكّر بالمخاوف التي جرى التعبير عنها في الدورات السابقة إزاء تأخر صدور وثائق المنظمة بجميع اللغات وتوزيعها في الوقت عينه، إضافة إلى عدم كفاية خدمات الترجمة الفورية في الاجتماعات؛
- (و) ورحب بما اتخذته الإدارة من تدابير في سبيل تحسين جودة وثائق اجتماعات الأجهزة الرئاسية وصدورها في الوقت المناسب بجميع اللغات، بما في ذلك من خلال تعزيز عملية إعداد تلك الوثائق بلغتها الأصلية المستخدمة لصياغتها؛
- (ز) ورحب كخطوة أولى بالنهج والحلول المزمع اتباعها لتعزيز تعدّد اللغات في المنظمة، ولا سيما في ما يتعلق بزيادة الزخم والتوازن بين منتجات المنظمة وخدماتها، بما في ذلك بالنسبة إلى ترجمة مطبوعات المنظمة، فضلاً عن ترجمة وثائق اجتماعات الأجهزة الرئاسية والترجمة الفورية خلالها؛

- (ح) ورحّب بتخصيص مبلغ إضافي قدره 0.8 ملايين دولار أمريكي في برنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023 بموازاة طلب الحصول على معلومات إضافية بالنسبة إلى التدابير المزمع اتخاذها لتعزيز تعدد اللغات؛
- (ط) وأيد إتاحة قدر أكبر من المنتجات بلغات غير لغات المنظمة بحسب الطلب من دون أن ينطوي ذلك على أي انعكاسات على صعيد ميزانية البرنامج العادي؛
- (ي) وشدّد على الأهمية المركزية لسياسات الموارد البشرية التي تعطي دفعا للإمكانات المتعددة اللغات للقوة العاملة في المنظمة، بما في ذلك في مجالات التوظيف والتقدم المهني والتدريب وتعزيز استخدام لغات المنظمة من قبل موظفيها. وطلب من الإدارة أن تدرج ضمن التقرير السنوي عن الموارد البشرية بيانات تتعلق بالمواصفات اللغوية للموظفين من حول العالم، مفصلة بحسب الرتبة والإقليم والإدارة؛
- (ك) وشجّع إدارة المنظمة على التواصل مع الأعضاء ضمن اجتماعات رسمية للأجهزة الرئاسية بلغاتهم الأم في حال كانت من اللغات الرسمية المعترف بها في المنظمة؛
- (ل) وتطلّع إلى مواصلة مواءمة تعدد اللغات في المنظمة مع الجهود المبذولة في منظومة الأمم المتحدة ككل، ورحّب بالتزام الإدارة بهذا الصدد بتنفيذ جميع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة في موعدها،¹² خاصة ما يتعلق منها باعتماد إطار السياسات الاستراتيجية الخاص بتعدد اللغات، على أن تتوافق مع خطوط توجيهية إدارية وتشغيلية وتعيين منسق على مستوى المنظمة لتعدد اللغات؛
- (م) وأوصى بأن يطلب المجلس إلى الإدارة رفع تقرير مرحلي إلى دورته المقبلة، بما في ذلك بالنسبة إلى إطار السياسات الاستراتيجية الخاص بتعدد اللغات وسياسات الموارد البشرية واستخدام الابتكارات الرقمية والتكنولوجيات الخاصة باللغات، فضلاً عن إتاحة مزيد من البيانات عن المنتجات والخدمات اللغوية.

ثامناً - جوائز منظمة الأغذية والزراعة

15- إن الاجتماع المشترك:

- (أ) رحّب بالعملية التشاركية التي أجراها الرئيس المستقل للمجلس من أجل تحديد شروط متسقة ومستدامة من الناحية المالية لمنح الجوائز؛
- (ب) وأخذ علماً باقتراح الإدارة من أجل دعم العملية الخاصة بوضع مجموعة من جوائز المنظمة المنهجية والمستدامة من الناحية المالية بما يلي شواغل الأعضاء وآراءهم؛
- (ج) وأشار إلى أنّ المفاهيم التي تقوم عليها الجوائز الجديدة للمنظمة تتمحور حول مواضيع هامة من الناحية المؤسسية وتكتسي أهمية استراتيجية من شأنها أن تعزز جدواها وأن تعلي أيضاً من شأن العلامة التجارية للمنظمة؛
- (د) وطلب البحث في إمكانية اختيار الجوائز الأمثل وخفض عدد الجوائز المختارة بحيث تكتسي أهمية أكبر؛

- (هـ) وأثني على اقتراح الإبقاء على الجوائز القائمة حاليًا الممولة بالكامل من مساهمات محددة للأعضاء؛
- (و) وأشار إلى أنّ الإدارة سوف تعمل على وضع معايير وعمليات مفصلة لكل فئة من فئات الجوائز الجديدة انطلاقًا من روح قرار المؤتمر وبلاستناد إلى الممارسات الجيدة الحالية وشدّد على أهمية توخي الشفافية في العملية والمعايير المطبقة لاختيار الفائزين بالجوائز؛
- (ز) وشدّد على أهمية ضمان أن تكون المجموعة الجديدة المقترحة من جوائز المنظمة متوائمة مع مستوى التمويل الحالي لفترة السنتين (أي ما مجموعه 125 000 دولار أمريكي، 95 000 دولار أمريكي للجوائز / 30 000 للسفر وبدل الإقامة اليومي) تجنبًا لإثقال كاهل ميزانية البرنامج العادي بعبء مالي إضافي؛
- (ح) وطلب من الإدارة مراجعة الاقتراح بقدر أكبر بحيث تبرز فيه مجالات التركيز التي طرحها الاجتماع المشترك قبل دراسته من جانب الدورة السادسة والستين بعد المائة للمجلس.

تاسعًا - اقتراح إنشاء اللجنة الفرعية المختصة بإدارة مصايد الأسماك

16- إن الاجتماع المشترك:

- (أ) أقرّ بالحاجة إلى ضمان أن تعالج لجنة مصايد الأسماك جميع القضايا الفنية المتصلة بإدارة مصايد الأسماك على النحو الملائم؛
- (ب) وأيد مواصلة عملية التشاور الشفافة والشاملة بشأن اقتراح إنشاء لجنة فرعية مختصة بإدارة مصايد الأسماك.